العراقية تدعو طالباني للتدخل وتعد عرض اعترافات الدليمي تسييساً للقضاء

□ بغداد / المدى

اعتبر تحالف الوسط المنضوي ضمن القائمة العراقية، أمس، أن مشهد عرض اعترافات عضو مجلس محافظة بغداد ليث الدليمي يعبر عن "مأساة السجون العراقية"، مؤكدا أن القضاء العراقي "مسيس" وأن الأجهزة الأمنية "تمارس التعذيب"، داعيا مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والمحلية إلى الاهتمام بما يجري في العراق من انتهاكات.

صورة من الفديو للدليمي اثناء المؤتمر الصحفي

وقال النائب عن التحالف وليد المحمدي في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "أبسط ما يقال عمّا تناقلته وسائل الإعلام والقنوات الفضائية بشأن اعترافات عضو مجلس محافظة بغداد ليث الدليمي بأنها مثيرة للشكوك، وتعبر عن مأساة السجون العراقية"، مبينة أن "تلك المشاهد تؤكد ما ذهبنا إليه من أن القضاء مسيس، وأن الأجهزة الأمنية تمارس التعذيب".

ودعا المحمدي مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والمحلية إلى "النظر باهتمام لما يجري في العراق من انتهاك واضح، لاسيما في السجون العراقية التي أصبحت تفتقر لأبسط معايير حقوق الإنسان"، لافتا إلى أن "هذه الممارسات لا يمكن أن تصدر عن أجهزة تابعة لدولة عصرية وتحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وطالب المحمدي الجهات الرسمية والسياسية بـ"الإسراع في إصلاح الوضع الداخلي العراقي لأنه أزّم الوضع أكثر"، مشيرا إلى أن "ممارسات الأجهزة الأمنية وإدارة السجون عليها الكثير من علامات استفهام".

ولفت المحمدي إلى أن "عضو مجلس محافظة بغداد كان يصرح بأن هذه مسرحية، وانه تعرض للتعذيب وان العميد سيقتله إذا عاد"، مضيفا أن "هذا يحدث أمام وسائل الإعلام وما خفي كان أعظم".

وكانت قيادة شرطة بغداد أكدت، الأحد، مسؤولية عضو مجلس محافظة بغداد ليث مصطفى حمود الدليمي "المنتمي لتنظيم القاعدة" عن عدد من العمليات المسلحة أبرزها استهداف رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي بتفجير سيارة مفخخة وسط بغداد.

وعرضت وزارة الداخلية العراقية، الأحد، اعترافات لعضو مجلس محافظة بغداد ليث مصطفى حمود الدليمي أكد فيها مسؤوليته عن عدد من العمليات المسلحة أبرزها استهداف رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي بتفجير سيارة مفخخة وسط بغداد.

وشهدت قاعة المؤتمر التي عرضت خلاله الداخلية شريط تسجيل للمتهم ليث مصطفى حمود اعتراض الأخير وادعاءه بأن الاعترافات انتزعت منه بالإكراه، داعيا إلى حمايته من المحقق "العميد ضياء" وتصاعد صراخه داخل القاعة، وخلال رفع يديه المكبلتين وإنزالهن انكسر القيد قبل أن تتم السيطرة عليه وعلى مفتي التنظيم وإعادتهما إلى مكانهما ثانية.

وطالبت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أمس الاثنين، رئيس الجمهورية جلال طالباني بالتدخل بقضية عضو مجلس محافظة بغداد، وفي حين دعت إلى إطلاق سراحه "فورا"، حملت مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الداخلية المسؤولية القانونية تجاه نزع الاعترافات من المعتقلين بـ"القوة".

كما طالبت لجنة حقوق الإنسان النيابية، بنقل قضية الدليمي لجهات محايدة كي يضمن سلامته وعدم تعرضه لأي محاولات ابتزاز وتعذيب من أجل انتزاع اعترافات أخرى.

وكان مجلس محافظة بغداد قد أعلن، في ٢٠ آذار الحالي، نجاة رئيس المجلس كامل الزيدي من التفجير الذي وقع بالقرب من وزارة الخارجية بمنطقة الصالحية وسط العاصمة، فيما أكد أن التفجير كان يستهدفه ووقع أثناء مرور موكبه.

وشهدت البلاد في ذلك اليوم، سلسلة هجمات منسقة بلغت أكثر من ١٣ هجمة استخدمت فيها السيارات المفخخة والأسلحة الرشاشة واستهدفت مناطق متفرقة من محافظات بغداد وكربلاء وبابل وصلاح الدين والأنبار وكركوك ونينوى، وأسفرت تلك الهجمات في حصيلة غير نهائية إلى مقتل وإصابة ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص.

وجاءت تلك التفجيرات قبل سبعة أيام من انعقاد القمة العربية في بغداد ووسط إجراءات أمنية مشددة بدأت القوات الأمنية اتخاذها لتأمين القمة خاصة في العاصمة بغداد، حيث قطعت أغلب الطرق المؤدية إلى وسط العاصمة، وكثفت إجراءات التفتيش عن مداخل العاصمة.

وضربت العاصمة بغداد وست محافظات أخرى هي صلاح الدين وبابل ونينوى وديالى والأنبار وكركوك في ٢٣ شباط الماضي، هجمات منسقة أسفرت عن سقوط نحو ٤٩١ شخصاً بين قتيل وجريح، فيما اعترفت وزارة الداخلية بوقوع ٢٢ تفجيراً استهدفت ١٩ منطقة في أنحاء العراق، واتهمت تنظيم القاعدة و"الآخرين" بالوقوف وراءها، مؤكدة أنها تهدف إلى تحريك الفتن الطائفية والسياسية وعرقلة عقد القمة العربية في بغداد ومنع العراق من أن يكون عملاقاً اقتصادياً.

يذكر أن العاصمة بغداد وعددا من المحافظات تشهد استقراراً أمنياً نسبياً منذ انعقاد مؤتمر القمة العربية فيها نهاية شهر آذار الماضي، بعد أكثر من عام من العنف الذي بدأ بالتصاعد في نفس الشهر من العام ٢٠١١، في وقت تعيش البلاد أزمة سياسية بدأت تتصاعد وتيرتها بين مختلف الكتل السياسية وخاصة الخلاف الأخير بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان.

مدير مكتب المادة 140 قال لـ"المدى" إن العرب يعزفون عن معاملات التعويض بسبب "تراجع الثقة"

قوانين صدام والأموال القليلة تعرقل التطبيع في كركوك

□ كركوك / روشن قاسم

قال مدير مكتب كركوك لتنفيذ المادة ١٤٠ المتعلقة بتطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها، إن أسباباً مالية تساهم إلى جانب خلافات الساسة، في تأخير الانتقال إلى تنفيذ المراحل الأخرى من العملية وهي الاستفتاء والإحصاء، مشيرا الى ان تأخير صرف التعويضات خلق حالة من عدم الثقة بين اللجنة والأهالي وصلت حد عزوفهم عن التقدم بالطلبات الرسمية الخاصة بذلك.

وتنص المادة ١٤٠ من الدستور على حل قضية المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، التي تعرضت إلى التغيير الديموغرافي على يد النظام السابق، وأبرزها محافظة كركوك ومناطق من محافظتي نينوى وصلاح الدين، عبر ثلاث مراحل هي: التطبيع، والإحصاء السكاني، واستفتاء بين الأهالي على مصير تلك المناطق. وكان من المقرر أن يتم الانتهاء من المراحل الثلاث نهاية العام ٢٠٠٧ لكن ما تم تنفيذه حتى الآن هو جزء من المرحلة الأولى فقط وهي التعويضات.

وكشف مدير مكتب كركوك للمادة ١٤٠ بابكر صديق في حديث مع "المدى"، أن "هناك أكثر من ٧٠٠ قرية مهدمة في أطراف كركوك أي أكثر من ٣٠ ألف عائلة مشمولة بالتعويضات بسبب ترحيلهم من مناطقهم وقراهم".

ويتم تخصيص جزء من الميزانية العراقية سنوياً لتعويض من اجبروا على الرحيل من مناطقهم في عهد النظام السابق، وكذلك تعويض العرب الذين استقدمهم النظام من المحافظات الأخرى وأسكنهم في كركوك، من أجل تسهيل عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

وحسب القانون فإن المواطن الوافد إلى كركوك ويريد العودة إلى مدينته الأصلية، يعوض بمبلغ ٢٠ مليون دينار وقطعة ارض في محافظته الأصلية، أما المرحل من أهالي كركوك فيعوض بـ١٠ ملايين دينار عراقي فضلا عن قطعة ارض في كركوك.

وأشار المسؤول عن هذا الملف إلى أن "مكتب كركوك بدأ بتوزيع ٣١٠ صكوك على المرحلين، فضلا عن عدد من العوائل المشمولة بالتعويضات من المراحل السابقة، وهؤلاء لم يتسلموا الصكوك بسبب انتهاء مدة الصك أو ورود أخطاء في أسمائهم فضلا عن وفاة قسم آخر، وإجراءات تحويل الصك إلى الورثة".

وتابع صديق أن "هناك أكثر من ٢٠٠ صك للوافدين من العوائل العربية، وسوف نبدأ بتوزيعها بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة".

يشار إلى أن لجنة المادة ١٤٠ الأولى، شكلت عام ٢٠٠٦، وكان يرأسها وزير العلوم والتكنولوجيا السابق رائد فهمي، وفي ٣٠ حزيران/يونيو الماضي، تم تعيين وزير النقل هادي العامري، رئيساً للجنة.

ولفت صديق إلى أن "عدد معاملات الوافدين يبلغ اكثر من ٢٨ ألف معاملة، أي ٢٢ ألف عائلة مشمولة بالتعويضات، ويبلغ عدد من تسلموا الصكوك حوالي ١١ ألف عائلة، وهناك حوالي ١١ ألف عائلة تنتظر".

وعن المعاملات المقدمة للمرحلين قال صديق إن "هناك حوالي ١٣٠ ألف معاملة منها ٣٤ ألف عائلة تسلمت الصكوك وهناك حوالي ٩ آلاف عائلة تنتظر صرفها، والبقية يجري العمل على تدقيق معاملاتهم".

وأكد على انه في حال "تخصيص ميزانية اكبر، يمكن الانتهاء من مرحلة التطبيع، بشكل أسرع، أما إذا بقيت الميزانية المخصصة على حالها مثل بقية السنوات السابقة، وهي ١٧٢ مليار دينار عراقي، فان هذا المبلغ غير كاف، خاصة انه تم فتح مكاتب في الوسط والجنوب هم أيضا بانتظار التعويض".

وقال إن "دائرة التعويضات توسعت وهناك مطالب بتعويض مجموعة من الفلاحين العرب، وهذا كله بحاجة إلى مبالغ كبيرة وعلى الحكومة الإيفاء بالتزاماتها تجاه تعويض المتضررين من ممارسات النظام السابق".

وحول مدى رضا الوافدين العرب بالعودة إلى مناطقهم الأصلية قال إن "هناك أكثر من ٣٥ ألف عائلة وافدة إلى كركوك، وتلقينا معاملات تعويض تخص أكثر من ٢٨ ألف عائلة، وهذا إقبال جيد ودليل على قناعة الوافدين، أما من لم يقدم للتعويضات فلأسباب منها: إن رب العائلة متوفٍ والأبناء في الجامعة أو هم متعينون في دوائر الحكومة في كركوك وهذا يمنع بعضهم للتقدم بمعاملات التعويضات"، مستدركا أن "تأخير التعويضات يقلل الثقة بيننا وبين المواطن الوافد، فلدى فتحنا باب التعويضات للمرحلة الثانية لم تكن العوائل المتقدمة إلا ٢٠٠ وهو عدد قليل مقارنة بالمرحلة الأولى".

نائب: ملفات فساد وتزوير ذهبت أدراج الرياح

□ بغداد / المدى

أكد رئيس كتلة وطنيون احمد الجبوري أن الرقابة مازالت متأخرة وأن الكثير من الاستجوابات ذهبت أدراج الرياح والكثير من ملفات الفساد والتزوير أهملت.وقال الجبوري لوكالة "الفرات نيوز" أمس إن "من واجب أعضاء مجلس النواب والمسؤولين في حال وجود شبهات لملفات فساد أن يقدموا هذه الأوراق للتحقيق فيها"، مبينا أن "هذا هو عمل مجلس النواب وواجبهم الرقابي وهذا ما نص عليه الدستور بأن العضو واجبه الرئيسي الرقابة".

وأضاف إن "الرقابة مازالت متأخرة والكثير من الاستجوابات لم تكتمل والكثير من ملفات الفساد تم التستر عليها وأهملت من قبل المسؤولين".

وتابع الجبوري "خلال الفترة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ كان هناك خرق وخلل في الدولة والكثير من الأشخاص تسلموا مناصب بشهادات مزورة وجاء اليوم الذي يجب على الكتل السياسية أن تكشف عنها وأن لا تقف إلى جانبهم ويجب أن يحاسبوا أمام القضاء ويستردوا كل ما حصلوا عليه بصورة غير شرعية".

يذكر أن بعض المسؤولين العراقيين مطلوبون قضائيا بتهم مختلفة دون أن يطبق بحقهم أي إجراء قانوني أو القبض عليهم بسبب بعض الأجندات السياسية المتبادلة بين الأطراف المشاركة في العمل السياسي في العراق أو هروب المتهمين إلى الخارج كما حصل مع النائب محمد الدايني المتهم بالتدبير لعملية تفجير البرلمان الأولى وقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بتمويل أنشطة إرهابية".

الأحرار: جهات داخلية وخارجية تقوم بعرقلة تقديم الخدمات للشعب العراقي

□ بغداد / المدى

أكدت النائبة عن كتلة الأحرار إقبال الغرابي أن هناك جهات داخلية وخارجية تحاول عرقلة تقديم الخدمات للشعب العراقي.

وقالت الغرابي في بيان لمكتبها الإعلامي تلقت "المدى" نسخة منه إن "جميع المحافظات العراقية بحاجة ماسة لتنفيذ ما لديها من برامج مشاريع خدمية واستثمارية ولا يمكن تعطيل هذه المشاريع لغياب بعض أعضاء مجالس المحافظات".

وعدت "عدم حضور أعضاء مجالس المحافظات إلى جلسات المجلس وتغيبهم المستمر تغييب لحقوق ابناء الشعب العراقي ومصادرة لحقوقهم إضافة لما تسببه من خسائر مالية كبيرة".

وأضافت الغرابي أنه "وفق النظام الداخلي والذي اقرّه الدستور العراقي لا يمكن تغيّب أعضاء مجالس المحافظات لأنهم في تماس مباشر مع المواطن العراقي خاصة ونحن مقبلون على أشهر الصيف الحارة والمواطن بحاجة ماسة للكثير من المشاريع التي تساعده على تجاوز هذه الفترة".

وأشارت إلى أنه "لو كان مجلس النواب في دوامه الرسمي لاستدعى المحافظين ورؤساء المجالس المحلية لمناقشتهم بما يطلبونه من دور رقابي وصلاحيات في ظل ما يتمتعون به من إجازات مفتوحة تعرقل سير تقديم الخدمات".

تجمع التنظيمات المسيحية يطالب النجيفي بالتحقيق في الاعتداء على مسيحي في الموصل

□ بغداد / المدى

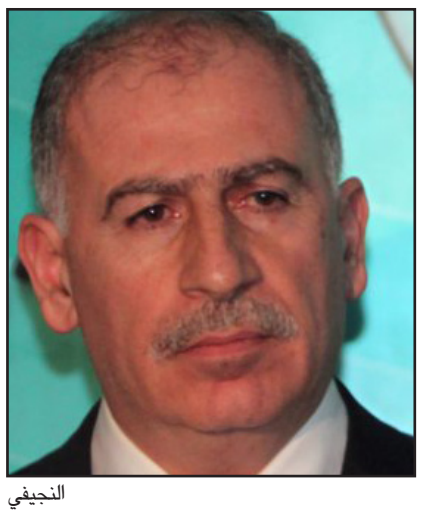

النجيفي

طالب تجمع التنظيمات السياسية المسيحية، الاثنين، رئيس مجلس النواب بفتح تحقيق مع النائب الشبكي محمد جمشيد لقيام أفراد حمايته بضرب أحد منتسبي الحراسات في برطلة من الطائفة المسيحية، معتبرا الاعتداء يمثل تحولاً خطيراً في التعايش المشترك للمكونات في الناحية.

وقال المتحدث الرسمي باسم تجمع التنظيمات السياسية الكلدانية السريانية الاشورية ضياء بطرس في بيان صدر أمس وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "قيام أفراد حماية النائب شبكي محمد جمشيد بالاعتداء على أحد منتسبي الحراسات من أبناء شعبنا في برطلة وتعرضه لضرب مبرح هو الاعتداء الثاني"، مؤكدا أن الاعتداءين جريا تحت سمع وأنظار النائب، على خلفية شجار وقع بين أفراد حمايته والحراسات المكلفة بالحماية في سيطرة برطلة".

وطالب بطرس رئيس مجلس النواب بـ"بفتح تحقيق فوري للوقوف على حيثيات الاعتداء والإعلان عن أسبابه ومحاسبة المتورطين فيه أياً كانوا"، معتبرا أن "مثل هذه الاعتداءات تُعد خرقاً واضحاً لحقوق الإنسان والديمقراطية والإخلال بأمن وسلامة المكونات المتعايشة في المنطقة".

وأضاف بطرس أن "الاعتداء يمثل تحولاً خطيراً في التعايش المشترك للمكونات في برطلة وهو أمر لا يمكن السكوت عنه"، لافتا إلى أن "المعتدى عليه هو أحد منتسب حراسات كلداني سرياني آشوري يعمل بسيطرة برطله وواجبهم حماية الجميع من المواطنين والشخصيات على حد سواء، لاسيما أن المنطقة تتعرض لخروق أمنية بين آونة وأخرى".

وأشار بطرس إلى أن "الاعتداء جاء من نائب برلماني الذي يفترض به أن يكون السباق في إحلال الأمن في المنطقة وإيجاد الصيغ والإمكانات التي تؤدي إلى استمرارية التعايش، لأنه يمثل مكوناً من مكونات المنطقة وليس حكراً له".

ولفت بطرس إلى أن "افتعال المشاكل والفتن بهذا الأسلوب يصعب تبريرها أو سبل معالجتها لما لها من خلفيات مبيتة تجاه المكونات الأخرى، ولا تخدم النائب أو المكون الذي يمثله في البرلمان العراقي".

وكان عضو مجلس محافظة نينوى سعد طانيوس أعلن الأحد أن احد أفراد حماية النائب شبكي محمد جمشيد اعتدى بالضرب على ضابط برتبة نقيب في حماية الكنائس شرق الموصل.

يذكر أن محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل، نحو ٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد، تعتبر من المناطق الساخنة أمنياً، حيث تشهد مناطق مختلفة من المحافظة عمليات مسلحة تستهدف القوات الأمنية والمدنيين.

وكان المسيحيون في العراق يشكلون نسبة ٣,١ بالمائة من سكانه، وفق إحصاء أجري عام ١٩٤٧، وبلغ عددهم في الثمانينيات بين مليون ومليوني نسمة، وانخفضت هذه النسبة بسبب الهجرة خلال فترة التسعينيات وما أعقبها من حروب وأوضاع اقتصادية وسياسية متردية، كما هاجرت أعداد كبيرة من المسيحيين إلى الخارج بعد عام ٢٠٠٣.

ويضم العراق أربع طوائف مسيحية رئيسية هي الكلدان أتباع كنيسة المشرق المتحولين إلى الكثلكة، والسريان الأرثوذكس، والسريان الكاثوليك، وطائفة اللاتين الكاثوليك، والآشوريين أتباع الكنيسة الشرقية، إضافة إلى أعداد قليلة من أتباع كنائس الأرمن والأقباط والبروتستانت.

السفارة الأميركية تسلّم 30 سيارة مدرعة إلى مجلس القضاء الأعلى

□ بغداد / المدى

بحث مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون INL وليام براونفيلد مع رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي القاضي مدحت المحمود تولي مجلس القضاء الأعلى المسؤوليات والسلطات الكاملة المنوطة بمعهد التطوير القضائي العراقي JDI.

وذكر بيان للسفارة الأمريكية في بغداد تلقت "المدى" نسخة منه أمس أن "مجلس القضاء الأعلى والمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون معاً ومن خلال الشراكة المشتركة بينهما قد قاما بوضع لبنات معهد التطوير القضائي في عام ٢٠٠٩ كمركز يعنى بالتطوير المهني المستمر للقضاة وموظفي المحاكم العراقيين".

وأضاف أن "هذا اليوم يشهد أيضاً تسليم ٣٠ سيارة مدرعة قدمتها الولايات المتحدة لاستخدامها من قبل مجلس القضاء الأعلى"، مبينا أن "التعاون الناجح بين مجلس القضاء الأعلى والمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون قد أدى إلى إنشاء معهد التطوير القضائي العراقي كي يصبح ملتقىً رئيساً للموظفين من مختلف الوزارات العراقية يتلقون فيه دورات تدريبية متقدمة في المجالين القانوني وشؤون الموظفين".

وأوضح البيان أن "مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية براونفيلد أكد التزام المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون المتواصل وطويل الأمد نحو شراكة قوية مع مجلس القضاء الأعلى من أجل تحقيق تنمية مهنية مستمرة للقضاء العراقي".